الولايات المتحدة الأمريكية:

منظمة العفو الدولية تجدد دعوتها لإجراء تحقيق في الانتهاكات بدافع العداء لذوي الميول الجنسية المثلية على أيدي ضباط شرطة شيكاغو

تكشفت ادعاءات جديدة عن انتهاكات بدافع العداء لذوي الميول الجنسية المثلية على أيدي ضباط شرطة شيكاغو، وذلك من خلال دعوى قضائية رُفعت ضد إدارة شرطة شيكاغو.

ففي فبراير/شباط 2001، أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها بشأن الادعاءات المتعلقة بتعرض رجلين، هما فريدريك ماسون وجيفري ليونز، لإيذاءٍ شديد دافعه العداء لذوي الميول الجنسية المثلية على أيدي ضباط شرطة شيكاغو، وذلك في حادثتين منفصلتين خلال العام الماضي. ودعت المنظمة إدارة شرطة شيكاغو إلى إجراء تحقيقٍ وافٍ في تلك الادعاءات.

وفي 22 يوليو/تموز 2000، وقعت مشادة كلامية بسيطة على الطريق بين كينتين ويتس، مدير إحدى شركات التسويق عبر الإنترنت، وأحد ضباط شرطة شيكاغو. وخلال المشادة، رش ويتس ضابطَ الشرطة بالماء قبل أن يغادر المكان. وفي صباح اليوم التالي، أُلقي القبض على ويتس في مترله حيث حاصر سبعة ضباط المترل.

واقتيد ويتس إلى قسم الشرطة التاسع عشر بمقاطعة بلمونت وويتسون، حيث وُجهت إليه تهمة الاعتداء على الضابط. وذكر ويتس أن ضباط القسم استقبلوه بالتصفيق لدى وصوله، وقام الضباط الذين قبضوا عليه بضربه بشدة في الحوائط والأبواب وهو مكبل اليدين بالأصفاد، مما أدى إلى إصابته بتمزقٍ في الرسغين وكدماتٍ في أعلى الذراع. كما قال ويتس إن ضباط الشرطة اقتادوه إلى غرفة تحقيقٍ غُطيت نوافذها بالأوراق، وكبَّلوا يديه بالأصفاد في قضيبٍ مرتفع، ثم انهال عليه أحد الضباط ضرباً على الوجه والرأس وركله بركبته في ملتقى الفخذين، حسبما ذُكر. وخلال هذا الاعتداء زُعم أن الضابط شتم ويتس بألفاظٍ مقذعة من تلك التي يستخدمها المعادون لذوي الميول الجنسية المثلية، ثم قال له معايراً "إن الرجل الذي قذفته بالماء لديه أسرة وأطفال."

كما ذُكر أن أحد الضباط فك يد ويتس من القضيب خلال الاعتداء، وتحداه أن يرد على الضربات، ولكن ويتس امتنع عن ذلك. وزُعم أن الضابط سأله آنذاك إن كان من ذوي الميول الجنسية المثلية، فرد ويتس متسائلاً عن علاقة ذلك بالقضية، وعندئذٍ قال الضابط "كنا نظن أنك منهم."

وفيما بعد قالت إحدى الضابطات لويتس "عليك أن تدرك أن قوة شرطة شيكاغو أسرة واحدة كبيرة، وإذا أهنت واحداً منَّا فقد أهنتنا جميعاً."

واحتُجز ويتس في الزنزانة لمدة 22 ساعة، اشتكى خلالها من ألمٍ حادٍ في المعدة. وذكرت الأنباء أن استغاثته من أجل إسعافه لم تلق آذاناً صاغية، بل زُعم أن الضباط راحوا يسخرون منه ويقلدون عبارات الاستغاثة بصوتٍ مخنث.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2000، أُحيلت القضية للتحقيق أمام مكتب المعايير المهنية التابع لإدارة شرطة شيكاغو، وهو الهيئة المختصة بالشكاوى من الشرطة، حيث قرر أن القضية "ليست مدعمة بالأدلة"، وهو ما يعني أنه لا يمكن إثبات الادعاءات أو نفيها. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن التحقيق لم يخلص إلى نتيجة محددة، على ما يبدو، وذلك بالنظر إلى أن ما زُعم من سوء المعاملة قد حدث في قسم شرطة مزدحم، يوجد فيه بالطبع عددٌ من المراقبين وغيرهم من الشهود. وقد طلبت المنظمة من تيري هيلارد، مدير شرطة شيكاغو، إمدادها بنسخة من تقرير التحقيق الذي أجراه مكتب المعايير المهنية، بما في ذلك ملخص للأدلة وأسباب القرار الذي اتخذه.

وتفيد الأنباء بأنه لم تُتخذ أية إجراءاتٍ تأديبية ضد أيٍ من ضباط الشرطة بخصوص تلك الواقعة.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن استهداف أو اضطهاد أشخاص بسببٍ ميولهم الجنسية أو ما يرون أنه هويتهم الجنسية يُعد انتهاكاً لحقوقهم الإنسانية الأساسية التي تكفلها معايير دولية من قبيل "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" و"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية."

كما ترى المنظمة أن المعاملة التي زُعم أن ويتس لاقاها قد تمثل انتهاكاً صريحاً للمعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة من جانب الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون، حيث تقضي بأنه لا يجوز استخدام القوة إلا باعتبار ذلك الملجأ الأخير، وفي كل الأحوال يجب أن تكون القوة المستخدمة متناسبةً مع مستوى التهديد الذي يواجهه هؤلاء الموظفون، وأن يُراعى في استخدامها تقليل حجم الإصابة والأذى إلى الحد الأدنى. وتشعر المنظمة بالقلق أيضاً من احتمال أن يكون كينتين ويتس قد تعرض لمعاملةٍ قاسية أو غير إنسانية أو مهينة، مما يُعد انتهاكاً للمعايير الدولية.

وتهيب منظمة العفو الدولية بسلطات مدينة شيكاغو وبسلطات الشرطة فيها إعادة النظر في هذه الحالة على أعلى مستوى، وذلك في إطار مراجعةٍ أشمل لما زُعم من وجود نمطٍ من السلوك المعادي لذوي الميول الجنسية المثلية على أيدي ضباط شرطة شيكاغو، على أن تُعلن نتائج هذه المراجعة على الملأ.

كما تدعو المنظمة إدارة شرطة شيكاغو إلى أن تضمن ألا تمر أعمال التعذيب والمعاملة السيئة بدافع العداء لذوي الميول الجنسية المثلية على أيدي ضباط شرطة شيكاغو دون محاسبة، وأن يتم إجراء تحقيقاتٍ وافية في مثل هذه الادعاءات، وأت تُتخذ إجراءاتٌ تأديبية ملائمة مع أي ضابط يثبت أنه ارتكب مثل هذه الأعمال.

خلفية

- في 19 يوليو/تموز 2000، قبض ضباطٌ من شرطة شيكاغو على فريدريك ماسون، الذي يقول إن ضابطين كبلا يديه مع مرفقيه بالأصفاد أثناء وجوده في قسم الشرطة ثم رطماه بقوة في أحد الحوائط، ثم قام أحد الضباط برش سائل منظف على هراوة ثم أدخلها عنوةً في مؤخرة ماسون. وزُعم أن الضابط وجه إلى ماسون شتائم مقذعة خلال اعتدائه عليه. كما أكد ماسون أنه تعرض لإهاناتٍ، بما في ذلك تسمياتٍ ذات طابع عنصري ومعادٍ لذوي الميول الجنسية المثلية، منذ لحظة القبض عليه. وهناك شهودٌ بوسعهم أن يؤكدوا أن ماسون دخل حجز الشرطة وهو بصحةٍ طيبة، بينما كان الدم يسيل من مؤخرته لدى الإفراج عنه.
- في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2000، تعرَّض جيفري ليونز لاعتداءٍ من حوالي عشرة من ضباط الشرطة الذين كانوا في غير أوقات العمل الرسمية، وذلك بعد أن شاهدوه يعانق صديقاً له

خارج إحدى الحانات، حسبما ورد. وبدأ الاعتداء عندما صاح أحد الضباط قائلاً "ابعدوا هذا الشاذ القذر عن شاحنتي"، وأسفر عن إصابة ليونز بجروحٍ شديدة. وخلال الاعتداء وجه أحد الضباط للصديقين شتائم تنطوي على العداء لذوي الميول الجنسية المثلية. وقد غادرت سيارتان الموقع وحاولتا تعقب صديق ليونز، وعُرف فيما بعد أنهما تخصان ضابطي شرطة كانا في غير أوقات العمل الرسمية.

وقد أهابت منظمة العفو الدولية بسلطات مدينة شيكاغو وسلطات الشرطة أن تكفل إجراء تحقيقٍ وافٍ نزيه في هاتين الواقعتين، مع الإعلان عن نتائج التحقيق. وعلى حد علم المنظمة لم يتم الفصل بعد في نتائج هاتين الحالتين.

و لم تتلق المنظمة أي ردٍ على الرسائل التي وجهتها إلى السلطات، بما في ذلك مدير الشرطة هيلارد، والتي عرضت فيها بواعث قلقها بخصوص هاتين الحالتين.

للحصول على مزيد من المعلومات عن حالتي فريدريك ماسون وجيفري ليونز، يُرجى الرجوع إلى الوثيقة المعنونة: *الولايات المتحدة الأمريكية: ادعاءات عن انتهاكاتٍ بدافع العداء لذوي الميول الجنسية المثلية على أيدي ضباط شرطة شيكاغو*، والصادرة في فبراير/شباط 2001 (رقم الوثيقة: 51/022/2001).

للحصول على وصفٍ مفصل لبواعث قلق منظمة العفو الدولية بخصوص شيكاغو، يُرجى الرجوع إلى الوثيقة المعنونة: *الولايات المتحدة الأمريكية: ملخص لبواعث قلق منظمة العفو الدولية بخصوص انتهاكات الشرطة في شيكاغو*، والصادرة في أكتوبر/تشرين الأول 1999 (رقم الوثيقة: 51/168/99).